كلمة العدد

استاذ دكتور/نبيل الحسينى

تحرص جمعية المهندسين المصرية دائما من خلال مجلتها علي التفاعل مع الأحداث والأزمات الجارية وأثرها علي القطاع الهندسي، ولا يخفى علي الجميع أزمة وباء "كورونا المستجد"، فقد تسبب انتشاره وتوحشه فى أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين وباقى دول العالم، فى ارتباك شديد لحركة التجارة العالمية، وشلل للقطاعات الصناعية، وبالطبع طالت الآثار السلبية القطاع الصناعى المصرى، متمثلة في صعوبة توفير الخامات سواء من شرق آسيا أو غيرها، أو صعوبة تصريف المنتجات التى كانت معدة للتصدير، بجانب الركود الشديد فى غالبية وليس كل القطاعات بالسوق المحلى.

ويرجع تأثر قطاع الصناعة في مصر إلي اعتماد معظم شركاته علي الصين، منشأ الوباء ومن أكثر الدول تأثرا به، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 12 مليار دولار، وتأتي 80% من مستلزمات الإنتاج من الصين، وهي سلع حرجة للعملية الإنتاجية فغالبيتها سلع وسيطة وأجهزة كهربائية وتنموية، ولقد بدأت بعض مصانع القطاع فى البحث عن حلول بديلة للواردات الصينية، من خلال التواصل مع المصانع التركية لسهولة التواصل معهم والقرب الجغرافى لمصر وبعض دول شرق آسيا لتوفير مستلزمات الإنتاج حتى ولو بسعر مرتفع لتلاشى عدم توفر المخزون.

وعلي الجانب الآخر فإن استيراد بدائل المواد الخام من أوروبا بدلا من الصين مكلف، وسيكون له تأثير سلبى على سعر المنتج، إذ سيجعل سعر منتجاتها غير قابل للمنافسة وهو ما سيؤثر على نتائج أعمالها فى ظل حالة ركود فى السوق المصرية، ومن المتوقّع أن يشهد هذا القطاع المزيد من التأثر، وستكون له ارتداداته على العملية التنموية، وقد لا تستطيع بعض الصناعات الإستمرار فى الإنتاج، حيث سيعتمد على مخزون كل شركة من مواد الإنتاج ووجود البدائل وهل ما إذا كانت البدائل بسعر أعلى، وأثر ذلك على التضخم.

الأزمة الأكبر تكمن فى حالة التباطؤ التى قد يشهدها الاقتصاد العالمى، حال حدوث تطورات سلبية أكثر فى ذلك الأمر، وليس فى محاولات تدبير المواد الخام اللازمة للعمليات الإنتاجية فحسب، ولكن لأن تباطؤ الاقتصاد سيصيب حتمًا جميع الشركات العاملة على مستوى العالم، مما يؤدى إلي تدهور الصادرات وانحسار المبيعات، وخسائر فى الأرباح النهائية.

والأخطر يتمثل في حالة الذعر بالفترة الحالية، جراء التخوفات بتفشى "كورونا" بصورة أكبر قد تؤدي إلي توقف العمالة أو قد تضطر غالبية الشركات العاملة محليًا فى وقت ما وحال تأزم الأمور إلى تسريح بعض العمالة لديها، لتخفيف ضغط التكاليف الخاصة بالمرتبات وغيره، خاصة فى ظل ارتفاع تكاليف العملية الإنتاجية واحتدام المنافسة بين الشركات، هذا بالإضافة إلى أن المستثمرين الدوليين عادة ما يخرجون جزء من استثماراتهم فى أوقات المخاطر وليس لذلك علاقة بمصر تحديدا ويحدث فى الأسواق الناشئة بشكل عام.

واذا استمر توقف بعض المصانع الصينية، أو عمل بعضها بصورة جزئية، فلرب ضارة نافعة وتستغل أزمة كرونا فى جذب الإستثمارات الأجنبية الباحثة عن سلاسل إمداد عالمية بديلة للصين، فإنّ تفشى فيروس كرونا الذى طال أمده سيؤثر بالنهاية فى الأسواق المالية، وتدفق رأس المال، ومستويات الأسعار بما يشجع سلاسل الإمداد والشركات العالمية للتعاون مع الشركات الصناعية المصرية فى توفير وتصنيع مدخلات الإنتاج.

ولقد نشرت مجلة جمعية المهندسين المصرية العديد من المقالات حول أهمية التصنيع المحلي وعلى الأخص الصناعات الوسيطة والمغذية وضرورة التعميق المستمر له بالتعاون مع كبريات الشركات العالمية التى تُجَمع أو تسوق منتجاتها بما يحقق نسبة عالية من الإكتفاء الذاتى وفائض للتصدير، ومع أزمة الكرونا نناشد المهتمين بالصناعة فى مصر على المدى المتوسط الإهتمام بالصناعات الوسيطة والمغذية وهذا يحمينا إذا حدثت مشكلة فى أى دولة موردة للخامات أو السلع الوسيطة، ويجنب مصر إنعكاساتها، ويساعد على توفير الحاجات للمصانع المصرية، فعلى سبيل المثال يعتمد قطاع الصناعات المعدنية بشكل أساسى على الواردات وسيكون بين المتضررين من نقص المواد الخام أو حال ارتفاع أسعارها لعدم قدرة الأفران على وقف الإنتاج حتى لا تنهار.